العرب
الأربعاء 2020/02/19
السنة 42 العدد 11622

قنوات مشبوهة تستغل تداخل تردّدات الأقمار الاصطناعية

قنوات الإخوان تتسلل إلى «نايل سات» عبر «يوتل سات» الفرنسي

تستفيد قنوات الإخوان وقنوات ترفيهية مشبوهة من تداخل الترددات على الأقمار الاصطناعية للتسلل عبر قمر "نايل سات" المصري، وبث محتوى لا يخضع لمعايير البث الفضائي إلى الجمهور العربي، خصوصا مع عدم وجود قانون دولي يحمي البلدان من تداخل الترددات على الأقمار الاصطناعية.

احتكار الخدمات المدفوعة للدراما أتاحت المجال لانتشار القرصنة

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة – تستعد الحكومة المصرية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد قنوات غير مرخصة يتم بثها على القمر الاصطناعي المصري "نايل سات"، وتبث مواد متطرفة ومعادية ومبتذلة، تستهدف دول المنطقة إضافة إلى مصر.

وتقوم هذه القنوات باستهداف دولة بعينها من خلال البث عبر قمر اصطناعي يقع في نفس الحيز المداري الذي يتواجد فيه القمر لنفس الدولة، بحيث تكون عاجزة عن وقف بثها أو التدخل في المحتوى السلبي الذي يصل للمشاهدين بسهولة. وفي الكثير من الأحيان تكون خطورة الاختراقات الفضائية اجتماعية، بوجود قنوات إباحية تحض على الانفلات الأخلاقي.

وواجهت الإمارات قبل ست سنوات إشكالية التداخلات الضارة بين شبكات قمرها الاصطناعي، والقمر المملوك لجمهورية بيلاروسيا، وتم وضع حلول للمشكلة بالتفاهم بين مسؤولي الاتصالات في البلدين، وتوسيع قاعدة التشارك في تقنيتي المعلومات والفضاء.

> الفضائيات الدخيلة على «نايل سات» أصبحت البديل المجاني لاحتكار منصة «واتش إت» الأعمال الدرامية والسينمائية

لكن خطورة التداخل الفضائي في القمر المصري "نايل سات"، تزداد تصاعدا إذ يعج بقنوات مدعومة من الإخوان وقطر وتركيا، على غرار الجزيرة مباشر، ورابعة، ومكملين، والشرق، ويتم بثها عن طريق القمر الفرنسي "يوتل سات" الذي يتواجد في نفس الحيز المداري للقمر المصري.

وقال محمد القوصي، الرئيس التنفيذي لوكالة الفضاء المصرية، في تصريح لـ"العرب"، إن الكثير من الأقمار الاصطناعية المملوكة لبعض الدول تكون متجاورة، وتقع في حيز مداري متقارب للغاية، ما تسبب في مشكلات عصية على الحل للحكومات لعدم القدرة على التدخل لغلق القنوات الدخيلة.

وأضاف أن الأزمة الأكبر تكمن في عدم وجود قانون دولي يحمي البلدان من تداخل الترددات على الأقمار الاصطناعية، ولا يوجد سوى مسار واحد يتمثل في التشويش على القنوات غير المرخصة التي تسللت لقمر بعينه من قمر مجاور له، ويحتاج الإجراء لإمكانيات عالية. وهناك أكثر من 32 قناة فضائية يشاهدها المصريون خارجة عن سيطرة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ويصعب التحكم في محتواها، سواء كان ذلك في صورة إعلانات مضللة، أو أفلام ومسلسلات تنتهك حقوق الملكية الفكرية، أو حتى برامج سياسية تستهدف الدولة المصرية.

وأدخل مجلس الإعلام المصري وزارة الخارجية طرفا أصيلا في مواجهة القنوات غير المرخصة، بحيث يكون هناك مسار دبلوماسي عن طريقه يتم توجيه خطابات رسمية إلى الجانب الفرنسي، للتوسط لدى إدارة القمر الاصطناعي "يوتل سات"، لوضع حد لبث القنوات غير المرخصة على "نايل سات"، لاسيما ما يرتبط بقنوات الإخوان.

وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب"، إن الخارجية المصرية خاطبت بالفعل نظيرتها الفرنسية لإغلاق قنوات الإخوان الموجودة على "نايل سات" بشكل مخالف، وكانت هناك موافقة مبدئية على طلب القاهرة، لكن لم يتم التنفيذ دون أسباب واضحة من باريس، ما قد يثير الشكوك حول وجود تدخلات قطرية مدعومة ماليا، حالت دون تكميم أفواه المنابر الإخوانية على القمر المصري.

وتحاول القاهرة منذ ست سنوات، تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة القضاء الإداري بمصر، بوقف بث قنوات الإخوان على ترددات "نايل سات" لتحريضها ضد الدولة وتهديد الأمن والسلم العام والترويج لخطاب تكفيري، لكنها في كل مرة تصطدم بعراقيل إدارة قمر "يوتل سات" الفرنسي.

وأكد حاتم زكريا، عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (حكومي)، لـ"العرب"، أن هناك اهتماما مصريا بملف القنوات التي تبث من فرنسا على "نايل سات"، لكن الأمور سوف تأخذ وقتا طويلا، ولا بديل عن استثمار تحسن العلاقة بين القاهرة وباريس للضغط على إدارة القمر الفرنسي لحل هذه الأزمة لأنها خلّفت مشكلات كثيرة.

وترتبط إعادة الاهتمام الحكومي بهذا الملف، بقيام بعض القنوات غير المرخصة التي اعتادت التركيز على بث الأعمال الفنية بإعداد برامج حوارية تركز على الزواج والطلاق ومناقشة قضايا مثيرة، وتعتمد على مذيعين وضيوف غير متخصصين، وأحدثت ضررا بالغا بصورة الإعلام في مصر.

وأدت وقائع تسمم ووفاة مواطنين بسبب تناولهم أدوية ومنتجات غذائية يتم الترويج لها على هذه القنوات، إلى إعادة مجلس تنظيم الإعلام فتح الملف بعدما وجد أن خطورة هذه المحطات غير المرخصة تجاوزت الاستهداف السياسي، وأصبحت تحدث أزمات اجتماعية.

وتعتمد الكثير من الفضائيات الترفيهية الدخيلة على القمر المصري، على استخدام كلمات وعبارات يصنفها الشارع على أنها إباحية، عند عرض المنتجات أو خلال البرامج الحوارية، ما أزعج الأسر المحافظة.

وتسعى هذه القنوات، لاستقطاب الفئات البسيطة في المجتمع، حيث تقوم بالترويج لمنتجات زهيدة السعر، وتدّعي أنها عالمية وتنسبها لدولة أوروبية، وتبث لقاءات متلفزة مع مواطنين، لإقناع الناس بشراء الأدوية، ما اعتبرته نقابتا الصيادلة والأطباء في مصر جريمة تستوجب التصدي لها.

وينظر البعض إلى الفضائيات الدخيلة على "نايل سات" على أنها البديل المجاني لاحتكار منصة "واتش إت" المملوكة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية (حكومية) الأعمال الدرامية والسينمائية التاريخية والحديثة وتقديمها للجمهور بمقابل مادي يتم خصمه لصالح الشركة من باقات الإنترنت الخاصة بالعملاء.

وتصر قنوات القرصنة على انتهاك حقوق الملكية الفكرية للأعمال الدرامية والسينمائية، وتتعمد سرقة بعض الأفلام التي لا تزال معروضة في دور السينما ويتم بثها للجمهور ولو بجودة أقل، لتوسيع قاعدة جماهيريتها، وهو ما سبق واشتكى منه كثير من الفنانين والمنتجين للمجلس الأعلى للإعلام بعد تعرضهم لخسائر مالية كبيرة.

وأقصى ما في وسع المؤسسات الرسمية حاليا أن تقوم بمداهمة مقار هذه القنوات داخل البلاد، وهي عبارة عن وحدات سكنية في مناطق شعبية، ومصادرة الأجهزة الموجودة بالمكان، لكن ذلك لا يؤثر على استمرار المحطات في البث من الخارج.

مشروع جزائري يواجه تعتيم الإعلام بحفظ ذاكرة الحراك

تونس – أطلق عدد من الباحثين الشباب مبادرة لجمع أرشيف "الحراك الجزائري"، حرصا منهم على الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الكم الهائل من المعلومات التي ظهرت للعلن بفضل المنصات الاجتماعية، في ظل التعتيم الإعلامي على الحراك.

ويتم جمع الصور ومقاطع الفيديو والبيانات الصحافية والإعلانات المنتجة منذ فبراير 2019 تباعا مع تطور الحركة الاحتجاجية، خصوصا تلك الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وتشكل صفحات "فيسبوك" الخاصة بمنظمات مثل اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين أو صفحات مجهولة الهوية أو تابعة لمجموعات تم إنشاؤها على عجل لإثارة النقاش، قاعدة بيانات لهؤلاء الباحثين.

وتقول سارة عاجل، وهي من مؤسسي مشروع "الجزائر: مبادرة للأرشيف الجماعي" إنه "من خلال صور الشعارات التي تم جمعها، يمكننا أن نلاحظ تطور المطالب". وتضيف طالبة الدكتوراه في التاريخ "إن تحرير الكلمة الذي تم التعبير عنه على شبكات التواصل الاجتماعي كان رائعًا"، وبالتالي، فإن هذا الأرشيف ضمان ضد أي "محاولة لتزوير التاريخ".

ويهدف المشروع على المدى الطويل إلى إتاحة الاطلاع على الوثائق للجزائريين، بحسب عاجل.

ويؤكد الناشطون أن مواقع التواصل الاجتماعي شكلت صوتا لحركة الاحتجاج الشعبي ضد النظام الجزائري المتواصلة منذ سنة، وساهمت في حشد التعبئة في مواجهة خطاب رسمي يتجاهل حجم المعارضة التي يمثلها الحراك.

وتقول الصحافية الجزائرية المستقلة زهرة رحموني "شبكات التواصل الاجتماعي مكنت من متابعة الحراك بشكل مستمر وفي الوقت الفعلي، في أماكن مختلفة في وقت واحد"، و"كشفت قمع الشرطة، وأسقطت الأحكام المسبقة وأحبطت خطابًا" هدفه تقويض التعبئة، كما ساعدت في بداية الحركة على حشد التعبئة في صفوف المتظاهرين.

> المعلومات المتوافرة على شبكات التواصل الاجتماعي ملوثة بتضليل هائل، لكن ما ثبتت صحته يحمل ذاكرة جماعية للحراك

وطيلة العام الفائت، نشرت زهرة رحموني معلومات مباشرة لمتابعيها على مواقع فيسبوك وتويتر وإنستغرام، استقتها من هذه المنصات نفسها.

وكانت شبكات التواصل الاجتماعي التي شكلت فضاء للتعبير عن الاحتجاج مساحة لتداول نداءات التظاهر، ومختبرات الشعارات في كل مسيرة أسبوعية، والضامنة لسلمية الحراك.

وفي بلد يبلغ عدد سكانه 42 مليون نسمة، 23 مليون مستخدم ينشطون على وسائل التواصل الاجتماعي، وفقًا لتقرير 2019 الصادر عن منصة التواصل الاجتماعي "هوتسويت"، والوكالة الرقمية "وي آر سوشل".

وانتشرت شعارات على شبكات التواصل الاجتماعي من قبيل "لا للعهدة (الولاية) الخامسة"، "تروحو قاع" (ترحلون جميعا)، "جزائر حرة.. ديمقراطية"، "أنا من الحراك"، "الحراك مستمر"، "أنت لست رئيسي"... وتجلت هتافات في الشارع. وكما في الشارع، فإن التعبئة في العالم الافتراضي متباينة ومشتتة، دون قيادة، ولكن متنوعة الأجيال، منتظمة ومرئية في جميع أنحاء الوطن. ويقول أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر شريف دريس "إذا كانت شبكات التواصل الاجتماعي سمحت للجزائريين بالتعبير عن شكل من أشكال المشاركة السياسية المحظورة في الأماكن العامة، فقد أصبحت بديلاً فعليًا للفراغ الذي خلفته العديد من وسائل الإعلام".

وفي مواجهة تعتيم وسائل الإعلام من قنوات خاصة وتلفزيون حكومي التي تغاضت تقريبًا أو غطت بشكل محدود جدا التظاهرات التي عمّت الجزائر، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدرًا للمعلومات.

وبرأي شريف دريس، فإن مواقع التواصل الاجتماعي "شاركت في إضفاء شرعية على الحراك وفي تفكيك الخطاب الرسمي" من خلال تقديم صورة للواقع على الأرض في مناطق مختلفة من البلاد.

وعلى الرغم من أن المعلومات المتوافرة على شبكات التواصل الاجتماعي ملوثة بتضليل هائل، إلا أن ما ثبتت صحته يحمل ذاكرة جماعية للحراك.

من جانب السلطات، بعد محاولات تعطيل الإنترنت خلال مسيرات الاحتجاج الأولى، تمّ إنشاء حسابات موالية للنظام على مواقع "فيسبوك" و"تويتر" لمهاجمة الحسابات المعارضة.

ودفع العديد من النشطاء ثمن حرية التعبير على شبكات التواصل الاجتماعي، فتمت ملاحقتهم قضائيا بتهم مثل "المساس بوحدة الوطن أو المساس بالأشخاص" بسبب منشورات على "فيسبوك"، وفقًا للجنة الإفراج عن المعتقلين.

ودانت منظمة "هيومن رايتس ووتش" مؤخرا توجيه الاتهام إلى كاتب روائي بـ"إهانة رئيس الجمهورية" و"المساس بأمن الدولة" بسبب منشوراته على فيسبوك التي تسخر من الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون.

الخبر يصل أسرع عبر الهاتف

مسؤول أوروبي قلق على حرية التعبير في قطر

الدوحة – دعا إيمون غيلمور، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، قطر إلى إلغاء العديد من القوانين التي تحد من حرية التعبير، وقال "أنا قلق بشأن بعض القوانين المتعلقة بحرية التعبير والصحافة".

وتنتقد منظمات حقوقية السلطات القطرية لتشجيعها الرقابة الذاتية بين الناشرين خصوصا في قضايا المثلية الجنسية والأمن التي سلطت عليها الأضواء العالمية مع استعداد قطر لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

وأشار غيلمور، في مؤتمر يدعو إلى حماية النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي في الدوحة، إلى قانون الصحافة لعام 1979 الذي يحكم ترخيص المطبوعات ويسمح للمسؤولين بطلب إدخال تصحيحات على الأخبار.

وبموجب القانون يمكن تعليق صدور المطبوعات لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في حال نشرت أخبار تعتبر أنها تتعارض مع المصلحة العامة.

وصرح غيلمور بأنه أثار تلك المخاوف مع وزارة الخارجية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر التي تعقد مؤتمرا مدته يومان تحت عنوان "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشطاء".

وأضاف المسؤول الأوروبي "حرية التعبير هي جزء مهم جدا من الطريقة التي ينظر فيها الاتحاد الأوروبي إلى حقوق الإنسان. نحن نعلق أولوية بالغة على تلك الحرية".

كما أثار وفد الاتحاد الأوروبي مخاوف بشأن قانون منع الجرائم الإلكترونية الذي صدر في عام 2014، والذي يقضي بالسجن لمدة ثلاث سنوات لأي شخص يدان بتأسيس منصة رقمية لـ"أخبار مزيفة". إلا أنه لم يتم تعريف ما هي "الأخبار المزيفة" في ذلك القانون.

وتم تشديد هذه العقوبة إلى خمس سنوات مؤخرا في حال ثبوت "سوء النية". وقال غيلمور "ندعو إلى تعديل أو تغيير أو سحب تلك القوانين". وتابع أنه تم اعتبار تلك القوانين إشكالية خلال المراجعة الدورية الشاملة الأحدث لقطر، وهي عملية التدقيق التي يجب أن تخضع لها جميع دول الأمم المتحدة البالغ عددها 193 كل أربع سنوات تقريباً.

> إيمون غيلمور: حرية التعبير هي جزء مهم جدا من الطريقة التي ينظر فيها الاتحاد الأوروبي إلى حقوق الإنسان

وحذر خبراء مستقلون في الأمم المتحدة في السابق من أن قوانين قطر "الصارمة" التي تحظر عدم احترام الحاكم أو غيره من المسؤولين وتنطوي على عقوبات بالسجن، يمكن أن ترقى إلى مستوى الاحتجاز التعسفي لأنها تنتهك حقوق حرية التعبير.

وقال الخبراء خلال زيارة عمل إلى قطر في نوفمبر "يبدو أنه نادراً ما يتم استخدام ذلك القانون عمليا، إلا أن مجموعة العمل تدعو إلى إلغاء الحكم".

وخبراء الأمم المتحدة مستقلون ولا يتحدثون باسم المنظمة الدولية، ولكن يمكن استخدام النتائج التي توصلوا إليها كتوصية لعمل منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الحقوق.